

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية السودان

المجلس الوطنى

دورة الانعقاد السابع

قانون مجلس تنظيم مهنة المحاسبه و المراجعة لسنة 2004

عملاً بأحكام المادة 90 (1) من دستور جمهورية السودان لسنة 1998 م , أصدر رئيس الجمهورية وأجاز المجلس الوطنى القانون ألاتى نصه :

الفصل الأول

أحكام تمهيديه

اسم القانون وبدء العمل به

1- يسمى هذا القانون ((قانون مجلس تنظيم مهنة المحاسبه و المراجعة لسنة 2004 م)) ويعمل به من تاريخ التوقيع عليه .

إلغاء

2 - يلغى قانون مجلس المحاسبين القانونيين لسنة 1998م .

تفسير

3- في هذا القانون ما لم يقتض السياق معنى آخر :

المجلس : يقصد به مجلس تنظيم مهنة المحاسبه و المراجعة المنشأ بموجب أحكام المادة 4 (1)

الوزير المختص : يقصد به الوزير الذى يعينه رئيس الجمهورية للاشراف على المجلس .

الرئيس : يقصد به رئيس المجلس المعين بموجب أحكام المادة 4(2).

السجل : يقصد به أى من السجلات المعده بموجب أحكام المادة 19 .

الأمين العام : يقصد به أمين عام المجلس المعين بموجب أحكام المادة 16.

المحاسب أو المراجع : يقصد به كل شخص يحمل مؤهلاً فى العلوم المحاسبية من أى جامعه أو معهد عالى معترف به أو حاصلأ على دراسات عليا فى مجال المحاسبه أو المراجعة أو حاصلأ على الزمالة السودانية أو ما يعادله أو شهاده العضويه من إحدى جمعيات المحاسبه أو المراجعة المعترف بها لدى المجلس وتم تسجيله بموجب أحكام هذا القانون .

الزمالة السودانية : يقصد بها الزمالة التى يمنحها المجلس المنشأ بموجب أحكام هذا القانون وفق المؤهل الذى يغطى كافة تخصصات المهنة

العضو : يقصد به عضو المجلس المعين بموجب أحكام المادة 4 (2) .

المحكمة المختصة : يقصد بها المحكمة المختصة بالنظر فى الطعون الإدارية .

الفصل الثاني

المجلس

أنشاء المجلس وتشكيله ومقره و الأشراف عليه ودورته

- 4 – (1) ينشأ مجلس يسمى " مجلس تنظيم مهنة المحاسبه و المراجعة " وتكون له شخصية اعتباريه وصفه تعاقبيه مستديمه وخاتم عام و الحق فى التقاضى بأسمه .
- (2) يشكل المجلس بقرار من مجلس الوزراء بناء على توصية من الوزير المختص بعد التشاور مع الجهات المعنية ويتكون من رئيس غير مفرغ من ذوى الخبرة و الكفاءة فى مجال المحاسبه و المراجعة ونائب له و عدد من الأعضاء وذلك على الوجه الأتى :

- (أ) ممثل لوزارة المالية و الاقتصاد الوطنى
(ب) ممثل لوزارة العدل
(ج) ممثل لوزارة التعليم العالى و البحث العلمى
(د) ممثل لديوان المراجعة العامة
(هـ) ممثل لديوان الضرائب
(و) ممثل لديوان الزكاة
(ز) ممثل لبنك السودان
(ح) ممثل لبنك السودان
(ط) ممثل لسوق الخرطوم للأوراق المالية
(ى) ثلاثة ممثلين للاتحاد المهنى العام للمحاسبين و المراجعين
(ك) مدير معهد الدراسات المحاسبية
(ل) ثلاثة ممثلين لجمعية المحاسبين القانونيين
(م) ثلاثة من حملة الزمالة السودانية
(ن) ممثلين اثنين للجامعات من ذوى الخبرة و الأختصاص فى مجال المحاسبه و المراجعة
(س) عضوين من ذوى الخبرة و الكفاءة فى مجال المحاسبه و المراجعة يتم أختيارهم بالتشاور مع الوزير المختص

- عضواً
- (3) يكون مقر المجلس ولاية الخرطوم ويجوز له أنشاء مكاتب فرعيه ولانيه يحدد مهامها وأختصاصاتها الوزير المختص.

- (4) يخضع المجلس لإشراف الوزير المختص ويكون مسئولاً أمامه .
- (5) تكون دورة المجلس أربع سنوات تبدأ من تاريخ تشكيلة ويجوز للوزير المختص تمديد هذه الدورة لمدته لا تزيد عن ستة أشهر متى ما رأى ضرورة لذلك.

اقتصاصات المجلس

- 5 – (1) تكون للمجلس فى سبيل تنظيم مهنة المحاسبه و المراجعة الاقتصاصات الأتية :
- (أ) الارتقاء بمهن المحاسبه و المراجعة فكرياً و مهنياً وتفعيل دورها فى دعم قيم المجتمع و الحفاظ على الحقوق العامة و المساعدة فى تحقيق العدالة المنشودة فى إطار الحيده و الاستقلالية المهنية التامة.
- (ب) ترسيخ مبادئ مهنة المحاسبه و المراجعة و توحيد مسمياتها و مفاهيمها و أهدافها فى ضوء التجارب المحليه و التطورات الدولية .
- (ج) تطوير مهنة المحاسبه و المراجعة و تطوير الإدارة المالية و جميع العلوم المتعلقة بها .

- (د) وضع الضوابط الكفيلة بالمحافظة على أخلاقيات مهنة المحاسبة و المراجعة .
(هـ) التنسيق مع المؤسسات العلمية بشأن المناهج و مستوى التأهيل و التدريب فى كليات و معاهد المحاسبة لتفى بالمستوى المطلوب , و لتضمن مستوى علمى رفيع للمحاسبين .
(و) التنسيق مع التنظيمات و الجمعيات المهنية و المحلية و الإقليمية و الدولية ذات العلاقة بمهنة المحاسبة و المراجعة .
(2) يجوز للمجلس وضع اللوائح الداخلية لتنظيم أعماله .

سلطات المجلس

- (6) لتنفيذ الاختصاصات المنصوص عليها فى المادة (5) تكون للمجلس السلطات الآتية :
(أ) إجازة و تعديل معايير المحاسبة و المراجعة بما يتفق مع المعايير العالمية .
(ب) وضع مناهج و امتحانات المحاسبين و المراجعين اللازمة للقيود فى السجل و اعتماد نتائج الامتحانات .
(ج) المشاركة فى مراقبة الامتحانات المهنية .
(د) تحديد المؤهلات و الشروط اللازمة فى سجل المجلس لممارسة المهنة وفقاً لما يحدده هذا القانون و اللوائح الصادرة بموجبه .
(هـ) منح شهادات التسجيل و التراخيص لممارسة مهنة المحاسبة و المراجعة وفقاً لما يحدده هذا القانون و اللوائح الصادرة بموجبه .
(و) الشطب من السجل و سحب التراخيص من أى محاسب أو مراجع إذا فقد اياً من المؤهلات و الشروط المحددة للقيود فى السجل .
(ز) محاسبة المراجعين و المحاسبين وفقاً لأحكام هذا القانون و اللوائح الصادرة بموجبه .
(ح) تكوين لجان دائمة و دوائر فنية وفقاً لما تحدده اللوائح .
(ط) استخدام الكوادر التى تمكّنه من القيام بأعماله و إنجاز واجباته .
(ى) إقرار موارد المجلس و الرسوم .
(ك) إجازة الموازنة و الحسابات و التقرير السنوى لأعمال المجلس .
(ل) إبرام العقود و تملك المنقولات و العقارات و التصرف فيها فيما عدا التصرف فى العقارات فيشترط الحصول على موافقة مجلس الوزراء .
(م) تقديم أى مقترحات لتعديل هذا القانون و رفعها للجهات المختصة .
(ن) إعداد سجلات المحاسبين و المراجعين بالسودان .
(س) مراقبة و تقويم الأداء امهنى على المستويين العام و الخاص .
(ع) اعتماد الاتحاد و الجمعيات المهنية فى مجال المراجعة و المحاسبة مع مراعاة أحكام القوانين و اللوائح المنظمة لعملها .

اجتماعات المجلس و النصاب و القرارات

- 7 – (1) يجتمع المجلس اجتماعاً دورياً كل شهرين بدعوة من رئيسه و يجوز له عقد اجتماع طارىء إذا طلب ثلث الأعضاء ذلك .
(2) يترأس الرئيس اجتماعات المجلس و فى حالة غيابه تكون الرئاسة لنائبة , و فى حالة غياب الأخير يترأس الاجتماع العضوء الذى يختاره الأعضاء .
(3) يكتمل النصاب القانونى بحضور نصف الأعضاء .
(4) تجاوز قرارات المجلس على الوجه الاتى:
(أ) بالأغلبية المطلقة بالنسبة للقرارات العادية و فى حالة تساوى الاصوات يكون للرئيس صوت مرجح .

(ب) بموافقة ثلثي الحاضرين بالنسبة للقرارات الفنية.
(5) لأغراض الفقرة (4) (ب) يقصد بالقرارات الفنية القرارات التي تصدر برفض منح الرخصة أو الشطب من السجل أو سحب التراخيص أو إجازة المعايير.
التقارير الدورية

8- يقدم المجلس للوزير تقارير دورية ربع سنوية عن أعماله ونشاطاته، ويجوز للوزير المختص في أي وقت طلب أي معلومات أو تقارير متعلقة بنشاط وأعمال المجلس.

شروط عضوية المجلس

9- يشترط فيمن يعين عضواً في المجلس أن يكون:

(أ) سودانياً كامل الأهلية.
(ب) ألا يكون قد أدين في جريمة تمس الشرف أو الأمانة أو متعلقة بقواعد مهنة المحاسبة و المراجعة.

خلو المقعد في المجلس ومثله

10- (1) يخلو مقعد الرئيس أو أي عضو في المجلس في الحالات الآتية:

(أ) إذا فقد أياً من الشروط المنصوص عليها في المادة 9.
(ب) عدم حضور ثلاثة اجتماعات متتالية للمجلس دون إذن أو عذر مقبول.
(ج) الاستقالة.

(د) المرض المقعد أو الوفاة.

(هـ) إذا رأت الجهة التي يمثلها إنهاء عضويته في المجلس بموجب إخطار يتم تقديمه للوزير المختص.

(2) يملأ المقعد وفقاً لأحكام البند (1) بذات الطريقة المنصوص عليها في المادة 4 (2)، استقالة الرئيس والأعضاء

11- يجوز لرئيس المجلس أو نائبه أو أي عضو أن يتقدم باستقالته من المجلس للوزير المختص كتابة وتعتبر الاستقالة نافذة من تاريخ قبوله لها.
القسم

12- يؤدي رئيس المجلس ونائبه والأعضاء قبل مباشرة مهامهم أمام الوزير المختص القسم المبين في الجدول الملحق بهذا القانون.

حل المجلس

13- يجوز لمجلس الوزراء متى ما اقتضت المصلحة العامة وحسن سير عمل المجلس وبناء على توصية الوزير المختص بعد التشاور مع الجهات المختصة أن يقرر حل المجلس، وفي هذه الحالة يباشر الوزير المختص بصفة مؤقتة سلطات ومسئوليات المجلس المنصوص عليها في هذا القانون لحين تشكيل المجلس الجديد في مدة أقصاها ثلاثة أشهر تبدأ من تاريخ قرار حل المجلس . مكافآت الرئيس ونائبه والأعضاء

14- (1) يحدد مجلس الوزراء بناء على توصية الوزير المختص مكافأة الرئيس ونائبه والأعضاء.
(2) تدفع المخصصات والامتيازات والمكافآت من ميزانية المجلس.

شروط خدمة العاملين بالمجلس

15- يحدد مجلس الوزراء شروط خدمة العاملين بالمجلس بناء على توصية الوزير المختص.

الفصل الثالث

الأمين العام والمسجل

تعيين الأمين العام والمسجل ونائبه

- 16- (1) يكون للمجلس أمين عام يعينه مجلس الوزراء بناء على توصية من الوزير المختص على ان يكون متفرقا وذلك للقيام بالواجبات وتنفيذ الاختصاصات المنصوص عليها في هذا القانون واللوائح الصادرة بموجبه وأي واجبات اخرى يقررها المجلس.
- (2) يعين المجلس المسجل ونائبه متى ما اقتضت الضرورة ذلك.

واجبات الأمين العام

- 17- يجب على الامين العام أن:
- (أ) يحضر جميع اجتماعات المجلس واللجان التي يكونها المجلس وفقا لأحكام هذا القانون واللوائح الصادرة بموجبه.
- (ب) يشرف على تدوين وقائع اجتماعات المجلس واللجان كما يشرف على توزيعها على الاعضاء مع حفظ صورة منها في المجلس للرجوع إليها عند اللزوم.
- (ج) يشرف على جميع المسائل المالية والإدارية في المجلس مع مراقبة حسن الأداء فيه وفقا لسياسات المجلس وتوجيهاته.
- (د) يعد مقترحات الموازنة السنوية ويرفعها للمجلس للموافقة عليها واجازتها.
- (هـ) ينظم إجراءات دعوة المجلس وانعقاده مع حفظ السجلات الخاصة بمكاتبات المجلس.
- (و) يعد تقريرا سنويا في شهر ديسمبر من كل سنة عن أعمال المجلس للسنة المنتهية ليكون بعد اعتماده من المجلس مرجعا لأعمال المجلس ويرسل نسخة منه للوزير المختص وجميع الجهات الممثلة في المجلس.
- (ز) الإشراف على أعمال المسجل عند تعيينه اما في حالة عدم التعيين فيمارس الواجبات والسلطات المنصوص عليها في المادة 18.

واجبات المسجل واختصاصاته وسلطاته

- 18- يقوم المسجل بتأدية واجباته وممارسة سلطاته تحت إشراف الأمين العام ويكون له:
- (1) إعداد سجل بجميع الأشخاص المؤهلين للتسجيل وفق هذا القانون والذين يمارسون فعلا مهنة المحاسبة والمراجعة.
- (2) ينشئ ويحفظ سجلا لجميع المؤسسات الأكاديمية والمهنية التي يعترف بها المجلس.
- (3) أن يقيد عند الطلب اسم كل شخص وعنوانه وتفاصيل مؤهلاته في السودان بعد أن:
- (أ) يودع لدى المسجل المؤهلات المطلوبة .
- (ب) يثبت انه لم يشطب من السجل من قبل .
- (ج) يدفع الرسوم المقررة.
- (4) ان يضع امام المجلس في أول اجتماع له كل طلب تسجيل غير مستوف لشروط التسجيل المقررة لينظر المجلس في ذلك ويقرر ما يراه مناسباً.
- (5) أن يدون في السجل المناسب عنوان كل المحاسبين والمراجعين المسجلين لديه بمقتضى أحكام هذا القانون وأن يعدل هذا العنوان إذا وصله إخطار في هذا الصدد من المحاسب أو المراجع المعني.

- (أولاً) أن يكون المحاسب او المراجع قد مارس المهنة لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات بدون انقطاع من تاريخ قيده بسجل المحاسبين و المراجعين المعتمدين.
- (ثانياً) أن يجتاز أمتحان المرحلة النهائية من زمالة المحاسبين القانونيين السودانية أو مايعادلها من الشهادات المهنية بعد قياسها ومطابقتها بمواد المؤهل المهني للزمالة .
- (ثالثاً) يستثنى من حكم الفقرة (ج) (ثانياً) أعلاه المحاسبون والمراجعون الحاصلون على شهادة الدكتوراة في المحاسبة او المراجعة او على درجة علمية معادلة لها ومعترف بها لدى المجلس .
- (2) يجوز للمجلس أن يصدر سجل خاص لحملة الشهادات دون البكالوريوس شريطة اجتياز الامتحان التأهيلي الذي يضعه المجلس .
- (3) يصدر المجلس اللوائح اللازمة لتنظيم إعداد السجلات وحفظها وتحديد الوثائق الثبوتية اللازم تقديمها للتسجيل .

وجوب التسجيل

- 20 – على الرغم من أحكام أى قانون اخر لايجوز لأى شخص أن يمارس مهنة المحاسبة و المراجعة ما لم يكن اسمه مقيداً فى السجل .
- شروط التسجيل
- 21 – (1) يجوز للمجلس أن يدرج فى السجل أو ينقل من سجل الى سجل آخر اسم أى شخص يقدم طلباً وفقاً لأحكام هذا القانون واللوائح الصادرة بموجبه إذا كان الشخص :
- (أ) سودانياً كامل الأهلية .
- (ب) مستوفياً شروط التسجيل المقررة .
- (ج) لم تسبق إدانته فى أى من الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون أو أى قانون اخر أو أية جريمة تمس الشرف أو الأمانة أو شرف المهنة وتقاليدها .
- (د) اذا لم يصدر قرار بشطبه نهائياً من السجل .
- (2) تحدد اللوائح المؤهلات و الشروط الإضافية اللازمة للقيود فى السجل .

تسجيل غير السودانين

- 22 – مع مراعاة أحكام القوانين المنظمة لاستخدام غير السودانين يجوز للمجلس أن يسجل أى شخص غير سودانى يستوفى شروط التسجيل التى يقررها المجلس.
- حجية السجلات
- 23- تعتبر السجلات التى يصدرها المجلس بموجب أحكام هذا القانون واللوائح الصادرة بموجبه حجة قاطعة للدلالة على صحة ما ورد فيها.

الشطب من السجل وسحب التراخيص

- 24-(1) يجوز للمجلس شطب أى شخص من السجل الخاص به وسحب التراخيص إذا :
- (أ) توفى او فقد الأهلية.
- (ب) أدين امام محكمة مختصة فى أى جريمة منصوص عليها فى هذا القانون أو أى قانون آخر أو إذا رأى المجلس أنه لم يراع السلوك المهني ويكون الشطب مؤقتاً أو دائماً حسبما يراه المجلس مناسباً.
- (ج) ادراج اسمه فى السجل عن طريق الخطأ.
- (د) انتفت شروط تسجيله.
- (هـ) بناء على طلب الشخص المسجل.
- (2) يخطر المجلس كتابة الشخص الذى تقرر شطبه بواقعة الشطب أو سحب الرخصة.

استئناف قرارات المجلس

25-يجوز لأى شخص رفض المجلس تسجيل اسمه فى السجل أو أصدر قرار بشطبه من السجل أو سحب ترخيصه ، أن يستأنف القرار للوزير المختص الذى يقوم بتشكيل لجنة فنية للنظر فى الاستئناف ، ورفع توصياتها له لاتخاذ قرار بشأنه ويجوز للمستأنف اللجوء الى المحكمة المختصة وذلك خلال شهر من تاريخ علمه بالقرار.

الفصل الخامس

الاحكام المالية والحسابات والمراجعة الموارد المالية للمجلس

26- تتكون الموارد المالية للمجلس من الآتى :

(أ) ما تخصصه له الدولة من اعتمادات.

(ب) رسوم القيد فى السجل والتجديد.

(ج) اشتراكات المسجلين.

(د) الهبات و التبرعات التى يقبلها المجلس.

(هـ) رسوم الخدمات التى يقدمها المجلس.

أى موارد أخرى يوافق عليها المجلس.

أموال المجلس

27-(1) تودع أموال المجلس فى المصرف الذى يحدده المجلس فى حسابات جارية أو حسابات ودائع.

(2) تعتبر اموال المجلس لأغراض القانون الجنائى اموالا عامة.

(3) يطبق المجلس قانون الإجراءات المالية والمحاسبية لسنة 1977 واللوائح الصادرة بموجبه. حفظ الحسابات والدفاتر والسجلات

28-(1) يقوم المجلس بحفظ حسابات صحيحة ومستوفاة لاعماله وفقا للاسس المحاسبية السليمة وحفظ الدفاتر والسجلات المتعلقة بذلك.

(2) تحدد اللوائح المالية كيفية حفظ الحسابات و الدفاتر والسجلات.

المراجعة

29- يقوم المراجع العام أو من يفوضه بمراجعة حسابات المجلس بعد نهاية كل سنة مالية.

بيان الحساب الختامى وتقرير المراجع العام

30- يرفع الأمين العام للمجلس سنويا فى مدة لا تجاوز ستة اشهر من نهاية السنة المالية بيانا بالحساب الختامى للمجلس سنويا مصحوبا بأى تقرير من المراجع العام بصدد هذا البيان ويرفع المجلس بدوره نسخة من البيان والتقرير المذكور الى الوزير المختص لرفعها لمجلس الوزراء.

الفصل السادس

أحكام عامة

حكم انتقالى

31- يعتبر أى شخص تم تسجيله ومنح رخصة لمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة بموجب احكام قانون الشركات لسنة 1925م أو قانون ضريبة الدخل لسنة 1986م أو قانون مجلس المحاسبين القانونيين لسنة 1988م أو أى قانون آخر أو أى لوائح صادرة بموجب تلك القوانين قبل إصدار هذا القانون كما لو تم تسجيله بموجب هذا القانون واللوائح الصادر بموجبه

الحصانة

32- لا يجوز اتخاذ إجراءات الحجز على مكتب المحاسب القانونى على نحو يترتب عليه المساس بالاوراق والمستندات الخاصة بعملانه.

العقوبات

33- مع عدم الإخلال بأى نص فى اى قانون آخر يعتبر مرتكبا لجريمة، ويعاقب عند الإدانة بالسجن لمدة لا تتجاوز ستة اشهر أو بالغرامة أو بالعقوبتين معا كل شخص يرتكب ايا من الأفعال الآتية:

- (أ) الإدلاء ببيان كاذب بغرض القيد فى السجل.
- (ب) التزوير فى أى أمر يتعلق بالقيد فى السجل.
- (ج) مساعدة أى شخص بغرض قيد اسمه فى السجل وهو يعلم أن ذلك الشخص غير مؤهل لذلك. سلطة إصدار اللوائح والقواعد والأوامر

34- يجوز للمجلس بموافقة مجلس الوزراء أن يصدر اللوائح والأوامر والقواعد اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون ومع عدم الإخلال بعموم ما تقدم يجوز أن تتضمن تلك اللوائح :

- (أ) تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة وتحديد مجالاتها.
- (ب) قواعد آداب وسلوك مهنة المحاسبة والمراجعة.
- (ج) أى مؤهلات أو شروط إضافية للقيد فى السجل.
- (د) مناهج امتحانات المعادلة للقيد فى السجل وفقا للزمالة السودانية أو ما يعادلها .
- (هـ) نماذج السجلات والدفاتر وكيفية القيد فيها .
- (و) منح شهادات التسجيل والتراخيص وممارسة مهنة المحاسبة والمراجعة.
- (ز) محاسبة المقيدىن بالسجل وتحديد المخالفات وفرض الجزاءات الخاصة بها.
- (ح) تحديد الرسوم.
- (ط) شروط خدمة المسجل ونائبه والعاملين بالمجلس.

شهادة

بهذا أشهد بأن المجلس الوطنى قد أجاز (قانون مجلس تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة لسنة 2004م) (معدلا) فى جلسته رقم (35) من دورة الانعقاد السابع بتاريخ 10 جمادى الأول 1425هـ الموافق 28 يونيو 2004م.

أحمد إبراهيم الطاهر
رئيس المجلس الوطنى

الجدول

أنظر المادة 12 من القانون

قسم رئيس وأعضاء مجلس تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة

أنا----- بصفتى ----- أقسم بالله العظيم، أن أودى المهام الموكلة الى بموجب قانون تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة لسنة 2004م وأن اعمل على تنفيذها بكل تفان وإخلاص وأن احافظ على سرية أعمال المجلس ومداوماته وتوصياته وأن أبذل قصارى جهدى لتطوير هذا المجلس والإرتقاء به ما استطعت الى ذلك سبيلاً.

والله على ما أقول شهيد